

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية.

دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014

The use of CAMELS model as a tool to evaluate commercial banks - Case study of Société générale of Algeria for the period from 2011 to 2014

حمي حورية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري

Abstract:

The objective of this research is to demonstrate how to evaluate commercial banks by applying the CAMELS banking evaluation model, which covers six main areas of the Bank. This model includes standards that summarize information on quantitative and qualitative indicators for evaluating the Bank in a global and unified manner. It also made it possible to determine the strengths and weaknesses and, consequently, be able to take the necessary measures for the financial stability of the bank and the security of the entire banking system. The study revealed that the CAMELS model is an effective model for monitoring and evaluating performance, the overall assessment switched the bank under study to class 2, indicating the bank's ability to take risks and continuity in its business and its ability to make a satisfactory profit for shareholders.

Key words: CAMELS model - bank assessment - performance evaluation.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز كيفية تقييم البنوك التجارية باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS والذي يغطي ستة مجالات رئيسية بالبنك، حيث يضم هذا النموذج معايير تلخص معلومات خاصة بمؤشرات كمية وأخرى نوعية غرضها تقييم البنك بطريقة شاملة وموحدة، كما يساعد تطبيقه على تحديد نقاط القوة والضعف، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الاستقرار المالي للبنك وسلامة النظام المصرفي ككل.

توصلت الدراسة إلى أنّ نموذج CAMELS هو نموذج فعال للرقابة وتقييم الأداء، إذ أنّ التصنيف الكلي قد رجّح البنك محلّ الدراسة في الصنف رقم 2، وهو دلالة على قدرة البنك على تحمّل المخاطر واستمراره في نشاطه وقدرته على تحقيق أرباح مرضية للمساهمين.

الكلمات المفتاحية: نموذج CAMELS التقييم المصرفي - تقييم الأداء.

تكتسي عملية تقييم البنوك التجارية أهمية بالغة نظرًا للدور المتنامي الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية من خلال ما توقّره هذه البنوك من موارد تمويلية، فضلاً عن تأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد بغرض دفع عجلة التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى دور عملية التقييم في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري والحكم على مدى نجاحه في تحقيق أهدافه المسطرة، والتي ينبغي أن تتماشى مع متطلبات السياسة النقدية المستهدفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتباره من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية.

تستخدم العديد من النماذج في تقييم أداء البنوك، وذلك تبعاً لنوع وخصوصية النشاط الاقتصادي، وحسب نوعية المؤسسات والمعايير المتبعة، حيث تقوم عملية التقييم على مجموعة من المؤشرات التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة ودقيقة عن أداء البنوك بما يضمن حمايتها وتجنّبها الفشل، ويعد نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS من أهم تلك النماذج.

أهمية وأهداف البحث: تتجلى أهمية البحث من خلال إبراز ضرورة توفير أدوات فعالة لتقييم البنوك التجارية لتحديد مواطن الضعف والاختلالات، مع إبراز الأهمية التطبيقية لنموذج CAMELS كأحد الأساليب الحديثة المستخدمة لتقييم البنوك التجارية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مكونات نموذج CAMELS والذي يعمل على الكشف المبكر للتدهور الحاصل في أداء البنوك، من خلال إبراز الجوانب الإيجابية وتعزيزها والتغلب على مواطن الضعف، بهدف الوصول إلى قطاع مصرفي سليم، كما يهدف إلى محاولة تطبيق نموذج CAMELS على بنك المؤسسة العامة للجزائر لتقييم مستوى أدائه.

الإشكالية: بناءً على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى كفاءة نموذج CAMELS في التقييم المصرفي؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1- على أي أساس يقوم نموذج CAMELS؟

2- كيف يمكن تصنيف البنوك اعتماداً على نموذج CAMELS؟

3- ما هو التقييم الكلي لبنك المؤسسة العامة للجزائر باستخدام نموذج CAMELS؟

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014

فرضيات البحث: للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية ارتأينا طرح

الفرضيات التالية:

- يعدّ نموذج CAMELS من أهمّ نماذج التقييم، بحيث يتسم بالكفاءة في الكشف عن المخاطر وتقييم الأداء مقارنة بالنماذج الأخرى.

- يمكن من خلال نموذج CAMELS التعرف على مؤشرات القوّة والضعف في البنوك.

- يصنّف بنك الشركة العامة للجزائر على أنّه بنك سليم ولا يعاني من أيّ نقاط ضعف.

منهجية البحث: لبلوغ الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل الرئيسي، فقد تم الاعتماد

على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها، كما تمّ الاعتماد على

منهج دراسة الحالة لمحاولة تقييم بنك الشركة العامة للجزائر باستخدام نموذج CAMELS.

الدراسات السابقة: من أهمّ الدراسات التي تمّ التركيز عليها نذكر ما يلي:

1- دراسة علي عبد الله شاهين (2005) بعنوان: "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي

الأمريكي CAMELS لدعم فعالية التفتيش على البنوك التجارية. حالة دراسية على

بنك فلسطين المحدود". وتمثّلت مشكلة الدراسة في كيفية الاستفادة من تطبيق نموذج

التقييم المركب CAMELS في دعم فعالية نظام الرقابة والتفتيش الذي تقوم به السلطة

النقدية على مؤسسات القطاع المصرفي. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج

ومن أبرزها: أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش، حيث تمّ إبراز الجوانب

الإيجابية في تطبيق نظام CAMELS، ودورها كرافد هامّ في تغذية عمليات التفتيش

والرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور، والتي تشكّل

مداخل مهمّة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

2- دراسة منذر الصمادي (2011) بعنوان: "أثر كفاءة نموذج CAMEL على مؤشرات

المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية". وتمثّلت الإشكالية في كيفية الاستفادة من

تطبيق نموذج التقييم المصرفي CAMEL في دعم فعالية الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني

على القطاع المصرفي الإسلامي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين البيانات الواردة

للسلطة الرقابية وإمكانية التنبؤ بدرجة تصنيف البنك وفق هذا النموذج.

3- دراسة أحمد نور الدين الفرا (2008) بعنوان: "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي. دراسة حالة بنك فلسطين (2004-2007)". وتتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى وجود حالة ضعف تشوب أداء بنك فلسطين وفق مكونات نظام CAMELS. وتشير أهمّ نتائج الدراسة إلى حصول بنك فلسطين على المستوى الأول وفقا لسياسة التقييم المركّب CAMELS، ممّا يعني أنّ المصرف سليم بصورة أساسية. كما أظهرت الدراسة أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS، حيث أبرزت الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في تغذية المراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف ومسبباتها.

4- دراسة Examiner Orientation (1998) بعنوان: "تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على مصرف كويكر بأمريكا"، وقد ناقشت الدراسة مقومات نظام التقييم والأسس التي يتوجب توافرها لقياس مدى فاعلية عناصر التقييم وتحليل نقاط الضعف في أداء البنك. ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة هي ضرورة تطبيق نظام CAMELS لدعم كفاءة وفاعلية الرقابة والتفتيش للحد من المخاطر، مع تفعيل العناصر الأساسية لنظام CAMELS للكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها.

خطة البحث: سيتمّ تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: تعريف ومكونات نموذج التقييم المصرفي CAMELS.

المحور الثاني: محاولة تقييم بنك الشركة العامة للجزائر باستخدام نموذج CAMELS للفترة بين (2011م-2014م).

المحور الأول: تعريف ومكونات نموذج التقييم المصرفي CAMELS:

لمراقبة الظروف والشروط التي تمارس فيها البنوك أنشطتها تتوفر السلطات النقدية اليوم على عدة أدوات ناتجة عن الفحص النوعي للبنوك، ومن أشهر مؤشرات السلامة المالية للبنوك وأقدمها نجد نموذج CAMELS، والذي سنتطرق إليه في هذا المحور من خلال التعرف على مفهومه، ومكوناته.

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014

I- تعريف نموذج CAMELS: يعتبر نموذج CAMELS أحد وسائل الرقابة المباشرة التي

تتم عن طريق الرقابة الميدانية، وتهتم بأخذ أكثر من مقياس ليعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف للاعتماد عليه في القرارات الرقابية⁽¹⁾.

ويعرف نموذج CAMELS بأنه نظام التقييم الموحد ويعطي بموجبه كل بنك تصنيف مجمّع مبني على تقييم وتصنيف العناصر الستة السابقة الذكر والتي تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية، حيث أنّ تقييم هذه العناصر يأخذ بالاعتبار حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطر البنك الكلية⁽²⁾.

كما يمثّل نموذج CAMELS مقياساً شاملاً لوضع البنك بشكل كامل، وبالتالي فإنّ تراجعه مؤشر مهم لوضع غير سليم أو غير آمن يعاني منه البنك، كما يستخدم نموذج CAMELS لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكّل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخّل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، والغاية من التصنيف هو تحديد مستوى الرقابة المطلوبة من قبل السلطة الرقابية⁽³⁾.

ومن خلال ما سبق نستنتج أنّ نموذج CAMELS يعمل على قياس حقيقة الموقف المالي للبنك، ممّا ينتج عنه إعطائه درجة تصنيف والتي تمكّن من تحديد المخاطر المصرفية وبالتالي اتخاذ الإجراءات الرقابية الوقائية والتصحيحية اللازمة.

II- مكونات وتصنيفات نموذج CAMELS: سنستعرض فيما يلي مكونات نموذج

CAMELS، بالإضافة إلى التعرف على تصنيفات كل مكون منها.

II-1/ مكونات نموذج CAMELS: تتكوّن كلمة CAMELS من الأحرف الأولى

للمؤشرات التي يستخدمها هذا النموذج لقياس السلامة المصرفية، وذلك كما يلي: كفاية رأس المال (Capital adequacy)، نوعية الموجودات (Asset quality)، كفاءة الإدارة (Management)، الأرباح (Earnings)، السيولة (Liquidity)، الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity). وللوقوف على أهمية مكونات نموذج CAMELS، لابدّ من قراءة دور كلّ مكون من تلك المكونات، وذلك كما يلي:

II-1-1/ كفاية رأس المال: وفقا لمقررات لجنة بازل فإنّ تعريف رأس المال يتركز على

التمييز بين شريحتين هما: رأس المال الأساسي (القاعدي) (Tier 1) وتعتبر مكوناته بمثابة أموال خاصة ممتازة، ورأس المال التكميلي (المساند) (Tier2) والذي يكون تحت تصرف البنك ويمكن من تغطية بعض الخسائر المحتملة أو انخفاض قيمة بعض الأصول. ويتوقع من كلّ بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر التي يتعرّض لها، حيث يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار عند تقييم رأس المال أثر كلّ من القروض، مخاطر السوق والمخاطر الأخرى على الوضع المالي للبنك، وإنّ حجم ونوع المخاطر هو الذي يحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به البنك، وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون فيه حجم رأس المال أكبر من الحد الأدنى المطلوب. ويحدّد تصنيف رأس مال الفروع التابعة للبنك بالاعتماد على المعايير الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): معايير تصنيف رأس المال

درجة التصنيف	إجمالي رأس المال	رأس المال الأساسي
1	النسبة < 9%	النسبة < 4%
2	النسبة > 8% > 9%	النسبة = 4%
3	النسبة > 7% > 8%	النسبة > 3%
4	النسبة > 5% > 7%	النسبة > 2%
5	النسبة > 5%	النسبة > 2%

المصدر: مالك الرشيد أحمد، "مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة

المصرفية"، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، مارس 2005م، ص 8.

وتعني نتائج التصنيف ما يلي: (4)

التصنيف (1) ← يعني أداء قوي للأرباح ونمو جيد للأصول، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها، وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها. بالإضافة إلى معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة. كما أن هناك انخفاض في حجم الأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014 التصنيف(2) ← لديه نفس خصائص التصنيف (1)، حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة والتي يمكن تصحيحها من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كتب.

التصنيف(3) ← يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة و/ أو المساهمين للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال.

التصنيف(4) ← يشهد المصرف مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال، حيث يكون لدى المصرف مستوى عالي من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية و / أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته. وإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءً فوراً لتصحيح الاختلالات فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

التصنيف(5) ← يعتبر البنك معسراً بحيث يتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتجنب خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

II-1-2/ نوعية الموجودات: تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم، فهي تمثل الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأنّ حياة البنك على أصول جيّدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكلّ من السيولة والإدارة ولرأس المال. وتحدد فئات نوعية الموجودات كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): فئات نوعية الموجودات:

درجة التصنيف	نسبة مجموع التصنيفات	نسبة الأصول المرجحة
1	أقل من 20%	أقل من 4%
2	20% - 50%	5% - 15%
3	50% - 80%	15% - 35%
4	80% - 100%	35% - 60%
5	100%	60% فأكثر

المصدر: موفق عباس باقر شكارا، "تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 18، جامعة بغداد، العراق، الفصل الأول لسنة 2012م، ص 147.

ويأتي التصنيف كما يلي: (5)

التصنيف (1) ← يعني نوعية موجودات قويّة، وإدارة قويّة للقروض، المشاكل معروفة ومحدودة، والمخاطر طفيفة مقارنة بحجم رأس المال ومقدرة إدارة البنك، وإنّ نوعية الموجودات في مثل هذا البنك لا تستدعي أية اهتمام رقابي.

التصنيف (2) ← تعني أنّ نوعية الموجودات مرضية وكذلك بالنسبة إلى إدارة القروض، وأنّ مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الأخرى تحتاج إلى اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية، وأنّ حجم المخاطر ينسجم وحجم رأس المال ومقدرة الإدارة.

التصنيف (3) ← تعني أنّ نوعية الموجودات وإدارة القروض أقلّ من مرضية، وأنّ نوعية الموجودات والمخاطر الأخرى تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية، وهناك حاجة لتحسين مستوى إدارة القروض وإدارة المخاطر من قبل الإدارة، وأنّ اتجاه تصنيف الديون يكون ثابت أو قابل للتدهور.

التصنيف (4) ← يعني أنّ هناك ضعف في نوعية الموجودات وإدارة القروض، وأنّ مستوى المخاطر وكذلك مستوى الموجودات المصنفة مرتفع وغير مسيطر عليه بشكل كافٍ، ويمكن أن يعرّض البنك إلى خسائر محتملة إذا تراكمت بدون معالجة.

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014
التصنيف (5) ← يعني ضعف كبير في نوعية الموجودات وإدارة القروض، مما يشكل تهديداً
مباشراً على الوضع المالي للبنك.

II-1-3/ كفاءة الإدارة: يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح
البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام
والمسؤوليات المناطة بالإدارة، والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية،
وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص. ويأتي التصنيف كما يلي: (6)

التصنيف (1) ← يعني أداء قوي من قبل الإدارة ومجلس الإدارة، وإدارة قوية للمخاطر
تناسب مع حجم ودرجة تعقيد المخاطر الكلية للبنك، وكلّ المخاطر المهمة معرفة ومسيطر
عليها، مع إبداء مجلس الإدارة والإدارة المقدرة على التعامل مع المخاطر وبنجاح.

التصنيف (2) ← يشير إلى إدارة مرضية تناسب وحجم درجة خطورة البنك، وهناك نقاط
ضعف طفيفة ولكنها ليست ذات أثر مادي يمكن أن تهدد البنك، وبشكل عام، فإنّ المخاطر
والمشاكل المهمة معرفة ومراقبة ومسيطر عليها بشكل فعّال.

التصنيف (3) ← يشير إلى أنّ أداء إدارة البنك ومجلس إدارته يحتاج إلى نوع من التحسين
والتطوير، أو إلى أنّ إدارة المخاطر أقلّ من مرضية، وأنّ مقدرة الإدارة أو مجلس الإدارة يمكن أن
تكون غير كافية ولا تتناسب وحجم طبيعة وظروف البنك، وأنّ المشاكل والمخاطر المهمة يمكن أن
تكون غير معرفة ومقاسة ومراقبة بشكل كاف.

التصنيف (4) ← يشير إلى ضعف في الإدارة، أو أنّ إدارة المخاطر غير كافية إلى الحدّ
الذي يتناسب مع حجم البنك، وأنّ مستوى المخاطر عالية والمشاكل غير معرفة ومراقبة بشكل
كاف، وتتطلب إجراءً فورياً من قبل مجلس الإدارة للحفاظ على متانة البنك، كما أنّ تغيير أو
تقوية الإدارة أو مجلس الإدارة يمكن أن يكون ضرورياً.

التصنيف (5) ← يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة أو مجلس الإدارة أو إدارة المخاطر،
حيث أنّ الإدارة أو مجلس الإدارة لم يبد أيّ رغبة أو مقدرة على تصحيح الأوضاع أو تطبيق إدارة
مخاطر جيدة، وأنّ المخاطر غير معرفة ومراقبة بشكل كاف، مما يهدد استمرارية البنك، كما أنّ
تغيير أو تقوية الإدارة أو مجلس الإدارة يكون ضرورياً.

II-1-4/الإيرادات (الربحية): يعبر مؤشر الإيرادات والربحية عن كفاءة أداء الإدارة

وقدرتها على توظيف الأصول توظيفاً سليماً ومثمرًا، وإيرادات المؤسسة تعتمد على عائدات توظيف الأصول ورأس المال والاحتياطيات المحققة، والقدرة على استخدامها في المدى المتوسط والطويل، إذ يصعب على المؤسسة تجنب مخاطر الأزمات المالية التي تتعرض لها ما لم تضمن استدامة الربحية المناسبة خلال فترة مناسبة، كما أنّ بناء الاحتياطيات وتجنّب جزء من الأرباح المحققة إلى حساب الاحتياطيات لدعم الكفاية المالية والتحوّط لأية تطوّرات سلبية قد تطرأ على الأصول يعتبر أمرًا هامًا لتحقيق السلامة المصرفية. كما تعتمد قدرة المؤسسة على توليد الأرباح على الكفاءة في توظيف الموارد في الإنفاق بحكمة⁽⁷⁾. ويتمّ قياس فعالية مؤشر الربحية من خلال النسب الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): أهمّ النسب المتعلقة بالربحية:

درجة التصنيف	أرباح الائتمان / إجمالي الربح	المصروفات / إجمالي الأرباح	صافي الربح / إجمالي الأصول (*)
1	%75	% 55	%1.5
2	%75 - %50	%65 - %55	%0.75 - %1.5
3	%50 - %20	%75 - %65	%0.40 - %0.75
4	%20 - %10	%85 - %75	%0.40 - صفر
5	أقل من %10	أكبر من %85	صفر

المصدر: موفق عباس باقر شكاره، مرجع سابق، ص 149

وتترجم نتائج التصنيف كما يلي: (8)

التصنيف (1) ← يتّصف بأنه مصرف يوفّر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح أقلّ للمساهمين.

التصنيف (2) ← إذا تمّ توليد دخل كافي لتحقيق متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفّر نموًا لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلّا أنّ المصرف يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية.

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014 والتصنيف (3) ← ويُظهر نقاط ضعف رئيسية في الربحية الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتّخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

التصنيف (4) ← يشهد المصرف مشاكل حادة في الربحية، وقد يكون صافي الربح إيجابيًا ولكنه غير كافٍ للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، وهذا يتطلب ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسائر برأس المال، ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات.

التصنيف (5) ← يشهد المصرف خسائر بصورة تعرّض ملاءته للمخاطر، مما يتطلب وجود رقابة قويّة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإنّ الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك.

II-1-5/السيولة: تعتبر السيولة في البنك من أهمّ المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، حيث تمثّل السيولة أهمّ وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري⁽⁹⁾.

وعند تقييم سيولة البنك يجب أن يؤخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية إليها نظرًا للاحتياجات التمويلية، بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه. ويتم تصنيف السيولة بموجب النسب المبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): أهمّ النسب المتعلقة بالسيولة:

درجة التصنيف	القروض / الودائع	صافي التمويل / إجمالي الأصول	نسبة السيولة الداخلية النقدية / الودائع
1	< 55 %	< 50 %	> 15 %
2	< 60 %	< 60 %	> 12 %
3	< 65 %	< 65 %	> 10 %
4	< 70 %	< 70 %	> 5 %
5	> 71 %	> 70 %	< 5 %

المصدر: مالك الرشيد أحمد، مرجع سابق، ص 12.

وتترجم نتائج التصنيف كما يلي: (10)

التصنيف(1) ← تتوفر لدى المصرف أصول سائلة لتلبية تقلبات الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي، مع محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة.

التصنيف(2) ← وجود نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل، ويمكن تصحيح نقاط الضعف من خلال تطبيق إطار زمني معقول.

التصنيف(3) ← وجود نقاط ضعف رئيسية قد تتحوّل نحو الأسوأ، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارك الإدارة.

التصنيف(4) ← مشاكل حادة في السيولة تتطلب إجراءات فورية لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، والتخطيط لاحتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

التصنيف(5) ← يتطلّب مساعدة البنك المركزي لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلب الدائنين والمودعين.

II-1-6/الحساسية لمخاطر السوق: يعتبر تحليل الحساسية لمخاطر السوق حديث نسبياً

مقارنة مع باقي مكونات نموذج CAMELS، حيث أنجز هذا المكوّن سنة 1997م، وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية⁽¹¹⁾.

وإنّ تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنموذج CAMELS، وإمّا يتوقّف على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها. وتعتبر نتائج التصنيف عمّا يلي: (12)

التصنيف(1) ← تكون درجة التحكّم بمخاطر السوق كبيرة، وصافي الأرباح قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، كما أنّ مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014
التصنيف (2) ← خصائص متشابهة مع التصنيف الأول، إلا أنّ هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، فدرجة التحكّم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

التصنيف (3) ← تكون درجة التحكّم بمخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتّخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

التصنيف (4) ← يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، ممّا يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل المصرف المركزي، خاصة إذا كان هناك مشكلة حقيقية في التحكّم بمخاطر السوق.

التصنيف (5) ← يشهد مشاكل حادة في التحكّم بمخاطر السوق، ممّا يعني أنّ جميع العوامل المذكورة غير فاعلة على الإطلاق، وتتطلّب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنّه بدون هذه الإجراءات الفورية فإنّ خسائر فادحة قد تتسبّب بإعسار المصرف.

II-2/ كفاءة استخدام نموذج CAMELS: يتمّ الوصول إلى التقييم النهائي للبنك من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم الستة المذكورة سابقا، ونظرا لأنّ نتيجة هذا المتوسط يمكن أن يكون عبارة عن قيمة محصورة بين نسبتين، فقد تمّ تحديد المقاييس وحصرها ضمن مجالات، بحيث يتمّ تصنيف البنوك إلى خمسة مستويات، كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (05): التصنيف النهائي للبنك حسب نموذج CAMELS:

درجة التصنيف	المقياس	تقييم التصنيف
1	1.0 – 1.4	قويّ
2	1.6 – 2.4	مرضي
3	2.6 – 3.4	متوسط
4	3.6 – 4.4	حدّي
5	4.6 – 5.0	غير مرضي

Source: Abdul Awwal Sarker : « CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking : A proposed 's' for Shariah Framework, p 10, à partir de site d'internet : ibtra.com/pdf/journal/v2_n2_article4.pdf. consulté le : 02/02/2016.

وتفسّر النتائج المحصّل عليها في الجدول السابق كما يلي: (13)

* **المستوى الأول (قوي):** يعدّ البنك مؤسسة مالية سليمة في كافة المجالات، وأيّ نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية، ويمكن له بصفة عامة تحمّل تقلبات السوق، ولا يدعو وضع هذا البنك للقلق.

* **المستوى الثاني (مرضي):** يعدّ البنك مؤسسة مالية سليمة أساساً، ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظلّ الظروف العادية، ويمكن له تحمّل تقلبات السوق، ويحتاج إلى رقابة عادية.

* **المستوى الثالث (متوسط):** تتوافر عدّة نقاط ضعف قد تعرّض البنك لمزيد من المخاطر، وتقلّ مقدرته على تحمّل تقلبات السوق، ويتطلّب البنك رقابة أكثر من عادية.

* **المستوى الرابع (حدّي):** يُعاني البنك من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية، وهو غير قادر على تحمّل تقلبات السوق، ويحتاج إلى إجراءات فورية لتصويب أوضاعه، كما يتطلّب رقابة لصيقة.

* **المستوى الخامس (غير مرضي):** حالة البنك أسوأ من البنوك في المستوى الرابع، ويحتاج إلى مساعدة عاجلة من المساهمين أو من أيّ مصادر أخرى، كما يتطلّب رقابة مستمرة.

المحور الثاني: تقييم بنك الشركة العامة للجزائر باستخدام نموذج CAMELS:

سنحاول من خلال هذا المحور إسقاط ما تمّ عرضه في الجانب النظري على بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين سنة 2011م إلى سنة 2014م، بغرض الوصول إلى إعطاء تصنيف لهذا البنك.

I- تقديم بنك الشركة العامة للجزائر:

يعدّ بنك الشركة العامة للجزائر من أوائل البنوك الخاصة في الجزائر منذ سنة 2000م، وتعود ملكيته بالكامل لمجمّع الشركة العامة، وتتميّز شبكته بالتنامي باستمرار، حيث يضمّ 86 وكالة منها 10 مراكز أعمال مكرّسة لزبائن المؤسسات.

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و 2014 ويعرض بنك الشركة العامة للجزائر مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات البنكية لأكثر من 340 ألف زبون (أفراد، مهنيين وشركات)، وتتكوّن اليد العاملة من 1360 موظف في 31 ديسمبر 2014م⁽¹⁴⁾.

II- دراسة تحليلية لبنك الشركة العامة للجزائر حسب نموذج CAMELS خلال الفترة (2011م - 2014م):

سنحاول فيما يلي إجراء تقييم لبنك الشركة العامة للجزائر باستخدام نموذج CAMELS، من خلال تحليل كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة والربحية، حيث تعدّر علينا تحليل كلّ من الإدارة والحساسية لمخاطر السوق، وذلك لعدم توفّر المعطيات اللازمة للقيام بعملية التحليل.

II-1/ تحليل كفاية رأسمال بنك الشركة العامة للجزائر: بغرض الوصول إلى إعطاء تصنيف لكفاية رأس مال بنك الشركة العامة للجزائر، فقد تمّ الاعتماد على مجموعة من النسب نلخصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): أهم نسب تحليل كفاية رأس المال

الوحدة: %

النسب	السنوات			
	2014	2013	2012	2011
رأس المال الأساسي على متوسط الأصول	12,82	12,67	13,65	14,64
التصنيف السنوي	1	1	1	1
رأس المال الأساسي على الأصول المرجحة بمخاطر	10,48	12,32	10,56	10,08
التصنيف السنوي	1	1	1	1
رأس المال الإجمالي على الأصول المرجحة بمخاطر (نسبة تغطية المخاطر)	14,04	15,37	13,79	11,88
التصنيف السنوي	1	1	1	1
متوسط التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي للسنوات الأربعة	1			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم 1، والقوائم المالية المستخرجة من:

Société générale Algérie, Rapport annuel 2011, 2012, 2013, 2014.

يتّضح لنا من الجدول السابق أنّ نسبة رأس المال الأساسي على متوسط الأصول تعرف استقرارًا نسبيًا خلال السنوات الأربعة، ففي سنة 2011 كان رأس المال الأساسي يغطّي 14.64% من متوسط الأصول، واعتمادًا على مؤشرات التصنيف المعدّة من قبل مؤسسة EXAMINER ORIENTATION الأمريكية يمكن منح التصنيف رقم (1) لهذه النسبة التي حقّقها البنك محلّ الدراسة، ونفس الملاحظات يمكن إبدالها فيما يتعلق بالسنوات 2012، 2013، 2014.

أما فيما يخصّ نسبة رأس المال الأساسي على الأصول المرجحة بمخاطر، فهي الأخرى عرفت نوعًا من الاستقرار، ففي سنة 2011 بلغت 10.08% أي أنّ رأس المال الأساسي يغطّي نسبة 10.08% من الأصول المرجحة بمخاطر، وحسب مؤشرات نموذج CAMELS يمكن منح التصنيف رقم (01) لهذه النسبة أيضًا، ونفس التصنيف كذلك يمنح لهذه النسبة خلال السنوات 2012، 2013، 2014.

كما نلاحظ أنّ نسبة رأس المال الإجمالي على الأصول المرجحة بمخاطر هي في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأربعة، وتعرف هذه النسبة أيضًا بنسبة تغطية المخاطر والتي أقرتها لجنة بازل عند معدل 8%، وبمقارنة النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أنّ هذه النسب تجاوزت النسبة المقررة من قبل لجنة بازل ممّا يعني توافق البنك مع متطلبات هذه الأخيرة، وهذا ما يجعلنا نمنح التصنيف رقم (01) لهذه النسبة خلال السنوات الأربعة.

وممّا سبق نستنتج أنّه - وحسب مؤشرات نموذج CAMELS - يمكن منح التصنيف رقم (01) لرأس مال بنك المؤسسة العامة للجزائر، حيث يملك هذا البنك رأس مال جيّد بالنسبة لحجم المخاطر لديه.

II-2/ تحليل جودة الأصول لبنك الشركة العامة للجزائر: لقد تمّ الاعتماد على نسبتين

أساسيتين لتحليل جودة أصول بنك الشركة العامة للجزائر، وذلك كما يلي:

جدول رقم (07): أهم نسب تحليل جودة الأصول:

الوحدة: %

2014	2013	2012	2011	السنوات النسب
13,04	17,55	18,26	19,67	نسبة الأصول المرجحة (WCR)**
2	3	3	3	التصنيف السنوي
13,11	15,57	11,13	18,24	نسبة مجموع التصنيفات (TCR)***
1	1	1	1	التصنيف السنوي
3,69	4,64	4,85	6,42	نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات/إجمالي رأس المال
1	1	1	1	التصنيف السنوي
1	2	2	2	متوسط التصنيف السنوي
2				التصنيف الكلي للسنوات الأربعة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم 2 ، والقوائم المالية المستخرجة من:

Société générale Algérie, Rapport annuel 2011, 2012, 2013, 2014.

حيث:

$$\text{المخصصات} = \frac{\text{نسبة الأصول المرجحة}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

$$\text{القروض المتعثرة} = \frac{\text{نسبة مجموع التصنيفات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

(المخصصات = مؤونات قانونية + مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية)

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ نسبة الأصول المرجحة تأخذ مسارًا متناقصًا وهذا مؤشر جيّد يدلّ على أنّ مخصصات الديون المتعثرة في تناقص نتيجة تناقص هذه الديون، ففي السنوات 2011، 2012، 2013 كانت هذه النسبة تنحصر ضمن المجال [15% - 35%] وحسب مؤشرات نموذج CAMELS يمكن منح التصنيف رقم (03) لهذه النسبة، أمّا

فيما يخصّ سنة 2014، فإنّ النسبة تنحصر ضمن المجال [5% - 15%] وعليه يمكن منحها التصنيف رقم (02)، حيث عرفت هذه النسبة انخفاضًا محسوسًا قدّر بنسبة 4.51% مقارنة بسنة 2013، وهذا مؤشر جيّد بالنسبة للبنك.

أما فيما يتعلّق بنسبة مجموع التصنيفات، والتي تقيس حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، وكلّما قلّت هذه النسبة كان ذلك مؤشرًا جيّدًا للبنك، فنلاحظ وجود تذبذب في هذه النسبة ما بين ارتفاع وانخفاض خلال السنوات الأربعة، إلاّ أنّه وحسب مؤشرات نموذج CAMELS المتعلقة بجودة الأصول وبما أنّ هذه النسبة أقلّ من 20% خلال السنوات الأربعة، فيمكن منح التصنيف رقم (01) لهذه النسبة، ممّا يدلّ على جودة أصول البنك محلّ الدراسة.

وفيما يخصّ نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات إلى إجمالي رأس المال فهي تعبر عمّا تمثّله الأصول الثابتة و الاستثمارات بالنسبة لرأس المال الإجمالي، وإنّ انخفاض هذه النسبة دليل على التزام البنك بنشاطه العادي والمتمثّل في منح القروض، ونلاحظ أنّ هذه النسبة في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى بسبب ارتفاع رأس المال الإجمالي وانخفاض الأصول الثابتة والاستثمارات، وعليه فقد تمّ منح التصنيف رقم (1) لهذه النسبة ممّا يدلّ على تقيّد البنك بنشاطه العادي .

وممّا سبق نستنتج أنّه - وحسب مؤشرات نموذج CAMELS - يمكن منح التصنيف رقم (02) لجودة أصول بنك المؤسسة العامة للجزائر، والذي يعني أنّ نوعية أصول هذا البنك مرضية، وأنّ حجم المخاطر ينسجم وحجم رأس المال ومقدرة الإدارة.

II-3/ تحليل ربحية بنك الشركة العامة للجزائر: حتّى نتمكن من تحليل ربحية البنك محلّ

الدراسة، فقد قمنا بحساب النسب المبيّنة في الجدول الموالي:

جدول رقم (08): أهم نسب تحليل الربحية:

الوحدة: %

النسب	السنوات			
	2014	2013	2012	2011
نسبة معدل العائد على الأصول	5,90	6,90	8,03	9,08
التصنيف السنوي	1	1	1	1
نسبة مجموع المصاريف إلى إجمالي الأرباح	53,82	66,66	59,61	60,45
التصنيف السنوي	1	3	2	2
نسبة أرباح الائتمان إلى إجمالي الدخل	68,76	49,57	45,23	50,43
التصنيف السنوي	2	3	3	2
متوسط التصنيف السنوي	1	2	2	2
التصنيف الكلي للسنوات الأربعة	2			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم 3، والقوائم المالية المستخرجة من:

Société générale Algérie, Rapport annuel 2011, 2012, 2013, 2014.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ معدل العائد على الأصول يعرف تناقصا طفيفا خلال السنوات الأربعة بسبب الانخفاض الطفيف في عوائد البنك مع تزايد حجم أصوله، وبمقارنة النسب المتحصل عليها مع مؤشرات نموذج CAMELS، وبما أنّ هذه النسبة تفوق 1.5% فإنّه يمكن منح التصنيف رقم (01) لهذه النسبة، ممّا يدلّ على أنّ البنك يحقّق أرباحا مرضية.

وفيما يتعلّق بنسبة مجموع المصاريف إلى إجمالي الأرباح فهي تعرف تذبذبًا بين ارتفاع وانخفاض، وبناءً على مؤشرات نموذج CAMELS المتعلقة بالربحية فإنّه يمكن إعطاء التصنيف رقم (02) لهذه النسبة خلال سنتي 2011م و 2012م، أمّا في سنة 2013م فيعطى لها التصنيف رقم (03)، لتحسّن هذه النسبة خلال سنة 2014م وبالتالي يمنح لها التصنيف رقم (01).

كما أنّ نسبة أرباح الائتمان إلى إجمالي الدخل عرفت هي الأخرى تذبذبًا، حيث يمنح لها التصنيف رقم (02) خلال سنة 2011 والتصنيف رقم (03) لسنتي 2012م و2013م لتعرف هذه النسبة تحسّنًا خلال سنة 2014م بإعطائها التصنيف رقم (02) وكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على أنّ الإدارة قادرة على توليد أرباح نتيجة القيام بعمليات التمويل.

وبناءً على ما سبق، نستنتج أنه يمكن منح التصنيف رقم (02) لربحية بنك الشركة العامة للجزائر، وعليه يمكن القول بأنه حقق أرباحًا مرضية خلال السنوات الأربعة محل الدراسة.

I-4/ تحليل سيولة بنك الشركة العامة للجزائر: يستند تحليل السيولة إلى مجموعة من

النسب نعرضها في الجدول الموالي:

جدول رقم (09): أهم نسب تحليل السيولة:

الوحدة: %

2014	2013	2012	2011	السنوات النسب
60,22	64,19	67,12	90,25	نسبة القروض إلى الودائع (نسبة التوظيف)
3	3	4	5	التصنيف السنوي
61,84	65,54	70,43	74,87	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
3	4	5	5	التصنيف السنوي
41,63	39,94	34,45	28,44	نسبة السيولة الداخلية (السيولة الحاضرة)
1	1	1	1	التصنيف السنوي
2	3	3	4	متوسط التصنيف السنوي
3				التصنيف الكلي للسنوات الأربعة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم 4، و القوائم المالية المستخرجة من:

Société générale Algérie, Rapport annuel 2011, 2012, 2013, 2014.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ نسبة القروض إلى الودائع تأخذ مسارًا متناقصًا، إذ تعبر هذه النسبة على مدى استخدام البنك للودائع لتلبية طلبات القروض، حيث أنّ ارتفاعها يدلّ على قدرة البنك على تلبية القروض وفي نفس الوقت يدلّ على انخفاض قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين. وعليه، واعتمادًا على مؤشرات نموذج CAMELS المتعلقة بالسيولة، فإنّه يمنح التصنيف رقم (05) لهذه النسبة خلال سنة 2011م ممّا يدلّ على أنّ البنك يمنح مبالغ كبيرة من القروض على حساب سيولته، غير أنّ هذه النسبة بدأت تتحسن خلال السنوات الموالية، ففي سنة 2012م يمنح لها التصنيف رقم (04)، وفي سنتي 2013م و 2014م يمنح لها التصنيف رقم (03).

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014 كما عرفت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول تناقصاً ملحوظاً وهي تعبر عن أصول البنك الممنوحة كقروض، حيث منح التصنيف رقم (05) لهذه النسبة خلال سنتي 2011م و 2012م، والتصنيف رقم (04) سنة 2013م، لتعرف سنة 2014م تحسناً بإعطائها التصنيف رقم (03).

أما فيما يتعلق بنسبة السيولة الحاضرة فقد عرفت تزايداً خلال السنوات الأربعة، حيث تعبر هذه النسبة على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستعمال السيولة الحاضرة، واعتماداً على مؤشرات نموذج CAMELS المتعلقة بالسيولة فقد تم منح التصنيف رقم (1) لهذه النسبة خلال السنوات الأربعة، مما يدل على كفاية السيولة الحاضرة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.

ونستنتج من خلال ما سبق أنه يمكن منح التصنيف رقم (03) لسيولة بنك الشركة العامة للجزائر، مما يدل على وجود بعض نقاط الضعف والتي يمكن للإدارة تداركها بإتباع رقابة تنظيمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ نسب السيولة في نموذج CAMELS لا تتماشى مع التنظيم الاحترازي الجزائري، فحسب المادة 3 من النظام (04-11) المؤرخ في 25 ماي 2011 والمتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة، فإنّ البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام النسبة بين حجم الأصول المتاحة والممكنة قصيرة الأجل والتزامات التمويل من جهة، وبين حجم المطلوبات بالنظر وقصيرة الأجل والالتزامات الممنوحة من جهة أخرى، وتسمى هذه النسبة بمعامل الحد الأدنى من السيولة والتي ينبغي أن لا تقلّ عن نسبة 100% في جميع الأوقات .

II-5/ التقييم الكلي لبنك الشركة العامة للجزائر: بناءً على ما سبق، يمكن التوصل إلى

منح تقييم نهائي كلي لبنك الشركة العامة للجزائر كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (10): التقييم الكلي لبنك الشركة العامة للجزائر

متوسط التصنيف السنوي	2014	2013	2012	2011	السنوات النسب
1	1	1	1	1	رأس المال
2	1	2	2	2	جودة الأصول
2	1	2	2	2	الربحية
3	2	3	3	4	السيولة
2	1	2	2	2	التصنيف الكلي السنوي
	2				التصنيف الكلي للسنوات الأربعة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجداول السابقة.

بناءً على التصنيفات الواردة في الجدول السابق، واعتماداً على مؤشرات نموذج CAMELS لتقييم الأداء، فإنه يمكن منح التصنيف رقم (02) لبنك الشركة العامة للجزائر، والذي يدل على أنّ هذا البنك يعدّ مؤسسة مالية سليمة مع وجود نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظلّ الظروف العادية، كما أنّه يحتاج إلى رقابة عادية.

الخاتمة:

لقد تناولنا في هذه الورقة البحثية أحد أهمّ أدوات التقييم المصرفي، والمتتملة في نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، والذي يعالج مشاكل البنوك في ستة مجالات هي: رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق، كما حاولنا تطبيقه على بنك الشركة العامة للجزائر.

ومن خلال ما تمّ تقديمه، أظهر البحث أهمية تطبيق نموذج CAMELS في تقييم البنوك، من خلال دراسة مؤشرات الستة المذكورة. حيث يعتبر هذا النموذج من أفضل أدوات تقييم البنوك وأكثرها استخداماً، لاعتماده على التقييم الرقمي أكثر من اعتماده على الأسلوب الإنشائي، وبذلك فهو يعدّ من أكفئ النماذج المستعملة في الكشف عن المخاطر وتقييم الأداء، وهذا ما يؤكّد صحّة الفرضية الأولى للبحث. كما يتضمّن نموذج CAMELS عناصر فنية ومالية وإدارية،

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014 يمكن من خلالها إجراء تقييم شامل لأداء البنوك، مما يساهم في وضع خطط سليمة للإدارة، من خلال التركيز على العناصر التي تستوجب معالجة خاصة.

وانطلاقاً من النتائج المحصل عليها من تقييم المؤشرات الستة لنموذج CAMELS، فإنه يتم تصنيف أداء البنوك إلى خمسة أصناف، حيث يكشف هذا التصنيف عن نقاط الضعف والقوة في الأداء، مما يدفع إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وفي الوقت المناسب، ولهذا يعدّ نموذج CAMELS كأداة للإنذار المبكر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

أما فيما يتعلق بمحاولة تقييم بنك الشركة العامة للجزائر باستخدام نموذج CAMELS فقد توصلنا إلى أنّ البنك محلّ الدراسة يملك رأس مال جيّد بالنسبة لحجم المخاطر التي يواجهها، ولهذا تمّ منح التصنيف رقم (01) لرأس مال هذا البنك. وفيما يتعلّق بنوعية أصوله فهي مرضية، وبالتالي تمّ منحه التصنيف رقم (02) فيما يتعلّق بجودة الأصول. كما حقّق البنك المعني بالدراسة أرباحاً مرضية خلال السنوات الأربعة، ولهذا تمّ منحه التصنيف رقم (02) لمؤشر الربحية. ولقد تمّ منح التصنيف رقم (03) لسيلولته، ممّا يدلّ على وجود بعض نقاط الضعف، والتي يمكن للإدارة تداركها بإتباع رقابة تنظيمية. وكتقييم نهائي لبنك الشركة العامة للجزائر، فإنّ هذا البنك يعدّ مؤسسة مالية سليمة، مع وجود نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب، كما أنّه يحتاج إلى رقابة عادية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

وتعزيزاً للنتائج السابقة، نورد جملة من التوصيات والمتمثلة في ضرورة بذل السلطات الرقابية للمزيد من الاهتمام بتطوير آليات نظام التقييم المصرفي، حتّى تُفَعّل تقارير التفتيش في الرقابة على البنوك وتحقيق الأهداف المنوطة بها. بالإضافة إلى ضرورة استخدام نموذج CAMELS في عمليات الرقابة الميدانية والمستندية على البنوك العاملة في الجزائر، لضمان الوصول إلى قطاع مصرفي سليم.

ولتدعيم ما سبق لا بدّ من تطوير تقنيات المعلومات في البنوك، حتّى يتسنى تحليل جميع مكونات نموذج CAMELS بسرعة وسهولة، من خلال تطبيق البنوك لمبدأ الشفافية والإفصاح. مع ضرورة تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية، بغرض تنمية القدرات الفنية حتّى تتماشى ومتطلبات النشاط المصرفي والرقابي. من خلال مواكبة التطورات العالمية في مجال تقييم البنوك والرقابة عليها، والاستفادة من خبرات الدول في هذا المجال، بهدف رفع كفاءة أداء البنوك.

وبالنسبة لبنك الشركة العامة للجزائر، فلا بدّ من المحافظة على السيولة الجيدة في البنك لضمان عدم التعرّض لمخاطر العسر المالي، مع الحرص عن انتقاء الأصول المحققة للإيرادات بما يضمن تحقيق أعلى عائد ممكن بأقلّ المخاطر الممكنة.

الهوامش والإحالات:

- (1): موفق عباس باقر شكارا، "تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 18، جامعة بغداد، العراق، الفصل الأول لسنة 2012، ص 143.
- (2): إبراهيم الكراسنة، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006، ص 19.
- (3): منذر محمد الصمادي، "أثر كفاءة نموذج CAMEL على مؤشرات المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية"، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2011، ص ص 27 - 28.
- (4): علي عبد الله شاهين: "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)"، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة - قسم المحاسبة، فلسطين، 2005، ص ص 22 - 23.
- (5): إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص 25.
- (6): شقيري نوري موسى وآخرون، "إدارة المخاطر"، ط 1، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 290.
- (7): عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، "السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي"، ط 3، فهرسة المكتبة الوطنية، السودان، 2003 م، ص 144.
- (*) : نقطة البداية هي قياس نسبة صافي الربح / إجمالي الأصول، لقياس كفاية الأرباح في مواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال.
- (8): موفق عباس باقر شكارا، مرجع سابق، ص 150.
- (9): شوقي بورقبة، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، بدون سنة، ص 10.

استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية دراسة حالة بنك الشركة العامة للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014

(10): موفق عباس باقر شكارا، مرجع سابق، 152.

(11): أحمد نور الدين الفراء، "تحليل نظام التقييم المصرفي CAMELS كأداة للرقابة

على القطاع المصرفي - دراسة حالة بنك فلسطين (2004-2007) -"، رسالة ماجستير في

المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، 2008، ص 102.

(12): أحمد نور الدين الفراء، مرجع سابق، ص 104 - 105.

(13): سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي"، ط 2،

منشأة المعارف بالإسكندرية، 2008، ص 91 - 92.

(14): Société générale Algérie, Rapport annuel 2014, p 05, à partir de site d'internet :

http://www.sociétégenerale.dz/pdf/rapprt_annuel_2014.pdf. consulté

le 03/02/2015.

(**) WCR: Weighted Classification Ratio.

(***) TCR : Total Classification Ratio.